برلمانيون وخبراء لـ(المدى): الأزمة السياسية ألقت بظلالها سلباً على الأسواق المحلية

غياب الرقابة الحكومية أحدث تبايناً في المنظومة السعرية

□ بغداد/ احمد عبد ربه

قال عدد من الخبراء والبرلمانين من أن الاحتقان السياسي الذي يشهده البلد حالياً اثر بشكل أو اخر على منظومة الأسعار لاسيما الأساسية منها التي ترتبط بالحاجة اليومية للمواطن مؤكدين حدوث أرباك متباين في واقع السياسة السعرية واندفاع بعض التجار المحلين الى التلاعب في الأسعار جراء غياب الرقابة الحكومية على الأسواق المحلية.

واعتبر عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عبد الحسين عبطان ان الاحتقان السياسي انعكس سلباً على منظومة الأسعار في البلد.

وقال عبطان لـ(المدى الاقتصادي): ان الاحتقان السياسي الذي يشهده البلد حالياً يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في كل المجالات الاقتصادية وبالخصوص استقرار أسعار السلع في الأسواق ما ينعكس سلباً على أداء الحكومة ومجلس النواب في ما يتعلق بالملف الاقتصادي على وجه التحديد

وأضاف عبطان: ان توجه بعض السياسيين إلى كيفية الحصول على امتيازات ومكاسب لكياناتهم التي ينتمون أليها أدى الى وجود صراعات سياسية ألقت بضلالها على مشاريع التنمية الاقتصادية مبيناً ان كل الحلول الموضوعة من قبل الحكومة غير قادرة على تحسين المنظومة السعرية.

ولفت الى ضرورة التحلي برؤيا إستراتيجية كفيلة بالاستقرار الاقتصادي من حيث استقطاب رؤوس الأموال و المستثمرين في القطاع الخاص ما يساعد الوزارات على صرف الأموال المرصودة وزيادة الصادرات.

من جانبه عزا الباحث في شؤون السوق ستار البياتي حالة عدم استقرار المنظومة السعرية بالبلد الى تلكؤ البلد سياسياً وغياب الرؤى الاقتصادية فيه مشيراً الى ان الازمة السياسية في الوقت الحاضر أحدثت خللا في المنظومة العامة للأسواق.

وقال البياتي لـ(المدى): هنالك علاقة وثيقة بين النظام السياسي والاقتصادي فعند حدوث خلل في الاول سوف يوثر على الأسواق المحلية بشكل مباشر كونها احد روابط الاقتصاد مشيراً الى ان استقرار السلع والخدمات يعبر عن قوة القدرة الشرائية للفرد ما يشجع المستثمرين على الدخول في السوق المحلية.

وأضاف البياتي: في حالة حدوث احتقان سياسي فان الحكومة لا تركز على الكثير من الأولويات ما يؤدي الى فقدان الرقابة والمتابعة في دراسة السوق من قبل الحكومة لافتاً الى قيام بعض التجار في استغلال هذه الأوضاع في التلاعب في منظومة أسعار السوق.

وتابع البياتي:ان العراق يمتلك إمكانيات اقتصادية كبيرة لكن تشهد تعطيلا بالكامل في الوقت الحاضر جراء عدة عوامل منها الاستيراد الخارجي وغياب الصادرات بالإضافة إلى الفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى ضعف المجتمع اقتصادياً.

ولفت الى إن أهم واجبات الحكومة يكمن في استقرار الأسعار لان ذلك يمس حياة الفرد بشكل مباشر داعياً السياسيين إلى ضرورة تلبية حاجات المواطنين بغض النضر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية.

بدوره أشار الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص إلى خشية بعض التجار من تفاقمات الوضع في الوقت الحاضر.

وقال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص لـ(المدى): ان الوضع السياسي المعرقل الذي يشهده البلد في الوقت الحاضر يرتبط ارتباطا مباشرا في منظومة الأسعار لافتاً إلى عاملين الأول يتعلق باستيراد الغذاء ما يولد خشية لدى بعض التجار والموردين فيضطر بعضهم إلى رفع الأسعار اما الثاني فيتعلق بتخوف لدى الناس من تفاقمات الوضع السياسي ما يجلب عدم الاستقرار في منظومة الأسعار والتخبط في العرض والطلب الموجود فيجعل المصدر في حالة ترقب وتريث لذلك يتولد شيء من عدم ثبات الاسعار.

ولفت الهيمص الى عجز الحكومة في إمكانية معالجة التخبط بالأسعار مبيناً في الوقت نفسه عدم قدرتها على تجهيز مفردات البطاقة التموينية في موعدها المحدد لافتاً الى ان المأزق السياسي يصبح شماعة لدى بعض السياسيين في حالة عدم تلبية احتياجات المواطن.

من جانبه اكد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري وجود تأثير مباشر من خلال الأزمة السياسية في ما يتعلق بالتسعيرة في السوق.

وقال الصوري لـ(المدى): لا يوجد أي تأثير مباشر من خلال الأزمة في ما يتعلق بالتسعيرة بالسوق من حيث التجهيز بالسلع مشيراً إلى ان عدم الاستقرار تابع الى غياب القطاع الخاص بالبلد.

وأضاف الصوري:ان التأثيرات السياسية تؤثر على الجهاز الاداري ما يؤدي الى عدم انسيابية السلع والخدمات.

وتابع الصوري:ان وجود أي فوضى في النظام السياسي سوف تؤدي الى غياب واضح للرؤية الاقتصادية الناجحة مشيراً الى ان حدوث تسيب في السياسية السعرية يدفع الى حالة عدم الاستقرار السياسي مبيناً ان تدفق السلع المعروضة من مصادرها الأصلية يعتمد على التاجر ومواصفات البضاعة التي يحتاجها المواطن للمعيشة.

ولفت الى وجود تواطؤ كبير لدى بعض السياسيين في رفع الأسعار ما يؤدي الى عدم الاستقرار بسبب وجود بعض المصالح.

ودعا الى ضرورة العمل بتعويض الاستيراد والتوجه نحو التنمية الاقتصادية نافياً وجود إجراءات جذرية حقيقية نستطيع من خلالها النهوض بالواقع الاقتصادي. ويذكر ان العراق يعاني في الوقت الحالي من ازمة سياسية كان سببها إصدار مذكرة اعتقال على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

مذكرة تفاهم لتوسيع التبادل التجاري بين النجف وزنجان

□ النجف/ وكالات

وقعت غرفة تجارة النجف مذكرة تفاهم مع وفد يمثل غرفة تجارة زنجان الإيرانية لتوسيع التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، فيما أبدى الوفد استعداده لتنفيذ مشاريع حيوية في النجف.

وقال نائب رئيس الغرفة عبد الكريم جودي إن "غرفة تجارة النجف وقعت مذكرة تفاهم مع وفد من غرفة تجارة زنجان الإيرانية لتوسيع التعاون التجاري في مختلف المجالات"، مشيرا إلى أن "المذكرة تضمنت تعزيز التعاون وتوسيع التبادل التجاري بين الطرفين، كما تضمنت العمل على إقامة المعارض التجارية وتوفير فرص الاستثمار وتهيئة المعلومات".

وأضاف جودي أن "الوفد الإيراني يمثل عددا من التجار في مجال الاقتصاد والاستثمار ومدراء شركات تمثل تخصصات متعددة كإنتاج الرصاص والمحولات الكهربائية والكبلات وأسلاك الهاتف وعوازل السقوف وإنتاج العسل والخدمات الفنية والفندقية".

وأوضح جودي أن "التجار والمستثمرين الإيرانيين عقدوا لقاء مباشرا مع تجار ومستثمرين من محافظة النجف لبحث إمكانات التعاون وآلياته بين الجانبين"، مبينا أن "الوفد الإيراني أبدى استعداده لتعزيز العلاقات الثنائية بين المحافظتين وتنفيذ المشاريع الحيوية التي تسهم في رفع التبادل التجاري بين الطرفين".

وتشهد النجف حركة تجارية واسعة ولديها علاقات تجارية مع العديد من دول العالم ومن بينها سوريا وتركيا وإيران وفرنسا وكوريا وأوكرانيا وأمريكا وغيرها.

ديالى تنتقد قلة موازنة تنمية الأقاليم المخصصة لمشاريعها

□ ديالى/ المدى

أبان مستشار محافظ ديالى لشؤون الإعمار عن قلة موازنة تنمية الأقاليم والمخصصة لمشاريع المحافظة خلال العام الحالي، داعياً الى ضرورة صرف مستحقات المحافظة من تلك الموازنة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.

وقال راسم العكيدي بحسب (أكانيوز)، أن "حجم موازنة تنمية الأقاليم المخصصة لتنفيذ مشاريع محافظة ديالى للعام الحالي يبلغ ١١٩ مليار دينار فيما بلغت تلك الموازنة للعام الماضي ١٢٢ مليار دينار"، لافتاً الى أنه "ليس للمحافظة أي موارد أخرى سوى ميزانية تنمية الأقاليم لتنفيذ مشاريعها". وأضاف العكيدي أن "ديالى لم تتسلم حصتها من ميزانية تنمية الأقاليم لأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والتي تبلغ ٤٦٩ مليار دينار"، مبيناً أن "خفض حصة المحافظة للعام الحالي من موازنة تنمية الأقاليم تعتبر مظلمة أخرى بحق المحافظة كونها ستحول دون تحقيق التطور فيها". وكان رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس محافظة ديالى جليل إبراهيم قد ذكر لـ(أكانيوز) في وقت سابق أن "حصة المحافظة من ميزانية تنمية الأقاليم لأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بلغت ٤٦٩ مليار دينار تمت إعادتها الى خزينة الدولة بسبب الأوضاع المتردية التي كانت تسود ديالى خلال تلك السنوات"، مؤكداً "عدم صرف تلك المبالغ للمحافظة لغاية الآن رغم تحسن أوضاعها الأمنية".

اللجنة الاقتصادية النيابية تطالب بتنشيط القطاعات الصناعية

□ بغداد/ متابعة المدى

طالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، امس الأحد، بتنشيط القطاعات الصناعية وتطويرها، عادّة اجراءات وزارة الصناعة باعادة تشغيل المصانع المعطلة خطوة بالاتجاه الصحيح لدعم الاقتصاد الوطني.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عامر الفائز ان "على الحكومة ان تفتح ذراعيها للمستثمرين الاجانب والمحليين الذين يرومون الاستثمار في القطاعات الصناعية، لأن ذلك سيؤدي الى تطوير الانتاج المحلي وسد حاجة العراق للكثير من البضائع". وكانت وزارة الصناعة والمعادن أعادت، في وقت سابق، وللمرة الثانية طرح ١٨ مصنعاً من مصانعها شبه المتوقفة عن العمل للاستثمار بعد أن كانت قد طرحتها في أوقات سابقة ولم تنجح في جذب مستثمرين. واضاف الفائز ان "وزارة الصناعة قسمت المصانع العائدة للدولة الى ثلاثة اصناف، منها المتوقف وليس له جدوى اقتصادية وعرضته الوزارة للبيع، وصنف آخر يعمل وله جدوى اقتصادية عرضته للمشاركة مع مستثمرين اجانب ومحليين لرفع الانتاج والكفاءة".وتابع أن "هناك صنفا ثالثا متوقفا عن العمل وله جدوى اقتصادية عرضته وزارة الصناعة للاستثمار المحلي والعالمي". وشكلت الحكومة في وقت سابق، لجنة وزارية لإعداد دراسة مفصلة عن واقع المصانع الحكومية ووضع خطط مناسبة لتطويرها، وأعطت اللجنة صلاحيات تنفيذية، بهدف إيجاد طرق للنهوض بواقع الإنتاج المحلي وفي جميع المجالات وتقليص حاجة البلاد إلى الاستيراد. وعدَّ الفائز "اجراءات وزارة الصناعة موفقة وخطوة في الطريق الصحيح لتطوير القطاع الصناعي ودعم الاقتصاد الوطني الى ذلك دعا رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري ضرورة تطبيق المبادرة الصناعية وتفعيل القوانين الداعمة للقطاع الصناعي ولاسيما الخاص، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنوعه.

وقال الشمري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): يجب أن يكون عام (٢٠١٢) عاما مغايرا عن الأعوام السابقة بالنسبة للقطاع الصناعي، لافتاً الى ان الاخير بحاجة الى إعادة بنيته التحتية من جديد، باعتباره قطاعا مهما لابدّ من تأهيله وتوفير كافة احتياجاته في سبيل النهوض بالاقتصاد.داعياً الى ضرورة إطلاق مبادرة صناعية تكون أشبه بالمبادرة الزراعية والإسراع بتطبيقها من اجل النهوض بالقطاع الصناعي.

وأشار الى تفعيل تحميه وتدعم منتوجه، متسائلاً ما فائدة المبادرة دون تفعيل القوانين الداعمة لها لافتاً الى ضرورة تفعيل القطاع الخاص خلال هذا العام باعتبار أن البنك الدولي قد أمر الحكومة الاتحادية بتفعيله حصراً لأنه سيكون داعماً رئيسياً للاقتصاد وللدولة بشكل عام في السنوات القادمة.

وطالب الشمري بالسيطرة على المنافذ الحدودية والحد من الاستيراد العشوائي للسلع من أجل حماية المنتج الصناعي المحلي والنهوض به.

وكانت اللجنة الاقتصادية النيابية قد استبعدت نجاح المبادرة الصناعية في ظل غياب القوانين الداعمة للقطاع الصناعي وفي وقت سابق رأى نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح أن دخول الشركات الاستثمارية العالمية الى العراق مرهون بخروج العراق من البند السابع، كونهم يخشون من الدخول الى العراق عند تنفيذ المشاريع الاستثمارية. وقال صالح بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن خروج العراق من البند السابع ضروري جداً في سبيل نقل الخبرات الاجنبية والتكنولوجيا الحديثة في شتى المجالات الاقتصادية، كون العراق بحاجة الى شبكة المقاولين الدوليين في تنفيذ مشاريعه الاستثمارية.

واضاف صالح: أن المقاولين المحليين هم ليسوا ذوي خبرة مما أدى الى تأخر تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية في البلد، مبيناً أن نسبة تنفيذ المشاريع سنوياً تبلغ (٣٠٪) نتيجة قلة الخبرة وعدم نقل التكنولوجيا الحديثة الى العراق. وتابع: أن الشركات الاجنبية العالمية للمقاولين هم يخشون من الدخول الى اراضي البلد كون العراق ما زال تحت البند السابع والسمعة السيئة التي يولدها هذا البند على الشعوب المفروض عليها.

وبين صالح: أن البند السابع يبيح القوة والمقاطعة الاقتصادية على البلدان التي تعتدي على السلام العالمي، مؤكداً أن المجتمع الدولي مازال يعتقدون بأن العراق معتد على السلام العالمي. من المفترض عند خروج القوات الأميركية من العراق فانه يعطي اشارة الى المجتمع الدولي بأن العراق آمن ولا حاجة لاستخدام القوة ضده، داعياً الى التحرك نحو الأمم المتحدة لرفع العراق من طاولة البند السابع لكي يكون بلداً آمنا منفتحاً حول العالم. يذكر أن العراق عندما فرض عليه الحصار الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي وضع تحت طائلة البند السابع من قبل الامم المتحدة مما جعله مقيداً بتصرفاته المالية ومع التعاملات الخارجية.

ذي قار تمنح رخصة استثمارية لبناء ٧٩٠ وحدة سكنية بالمحافظة

□ ذي قار/ المدى

منحت هيئة الاستثمار في محافظة ذي قار رخصة استثمارية لاتحاد مستثمري إقليم كردستان لبناء ٧٩٠ وحدة سكنية، مؤكدة أن الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع تبلغ ٧٠ مليون دولار أميركي.

وقال مدير الهيئة لؤي الخير الله إن "الهيئة منحت رخصة استثمارية جديدة لرئيس اتحاد المستثمرين في إقليم كردستان احمد ريكان لبناء ٧٩٠ وحدة سكنية ٧١٨ منها تكون على شكل أفقي و٧٢ وحدة سكنية بناء عمودي"، مبينا أن "المشروع يقام في منطقة المصطفاوية (٧ كم غرب الناصرية) على مساحة ارض تصل إلى ١٥٠ دونما".

وأضاف الخير الله أن "كلفة إنشاء المشروع تبلغ ٧٠ مليون دولار وبفترة انجاز أمدها ثلاث سنوات"، مشيرا إلى أن "المشروع يتضمن كافة الخدمات الاساسية للوحدات السكنية". وكانت هيئة استثمار ذي قار وقعت منتصف العام الماضي ٢٠١١، مذكرة تفاهم مع اتحاد مستثمري كردستان وبحضور عدد من مؤسسي الاتحاد ورئيسها احمد ريكاني التي أكدت المذكرة على إقامة أواصر التعاون المستمر في المجال الاستثماري بغية النهوض بالواقع الاستثمار في ذي قار والاستفادة من خبرة مستثمري الإقليم في مجالات السكن والصناعة والتجارة والزراعة والاتصالات والطب والنفط وكانت هيئة استثمار ذي قار منحت في نيسان الماضي، ثلاث رخص لمشاريع خدمية إلى شركات محلية بكلفة ٣٧ مليار و٥٠٠ مليون دينار عراقي، مشيرة إلى أن المشاريع توزعت بين قطاعات التجارة والصناعة والإسكان.

يشار إلى أن ذي قار أحالت العديد من الرخص الاستثمارية لمستثمرين محليين وعرب وأجانب، بلغ عددها حتى الآن ٢٦ رخصة، توزعت على كافة المجالات التجارية والزراعية والصناعية والسياحية والترفيهية والإسكان والخدمات.

وأعلنت هيئة الاستثمار الوطني في الرابع من تشرين الأول من العام ٢٠١١، أن ١٢٥ شركة من جنسيات مختلفة قدمت عروضا، لإنشاء مليون وحدة سكنية في عموم المحافظات في إطار مشروع الإسكان الوطني، على أن يتم اختيار ٣٥ شركة من بينها لتنفيذ المشاريع، فيما كشفت وزارة الإسكان عن سعيها لإنشاء مليون وحدة سكنية إضافية في حال انجاز المرحلة الأولى من المشاريع المذكور.

وتقوم منظمة المستوطنات البشرية "الهيبات" التابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق، بإعداد دراسة حول حاجة السكن في العراق، وجمع البيانات اللازمة لها وإجراء التحليلات المطلوبة لتكون أساسا لرسم إستراتيجية الإسكان في العراق. وتعتبر أزمة السكن في العراق من أهم الأزمات التي يعاني منها، إذ تقدر حاجته من الوحدات السكنية بنحو ثلاثة ملايين وحدة، يتوقع أن تتمكن هيئة الاستثمار الوطنية من التعاقد على مليون منها لتنفذ خلال السنوات القليلة المقبلة.